

افتتح معرض الغذاء 2010 في أرض المعارض الدولية

الكندري: الكويت اقتصادها حر ولا مجال لأي تاجر للتأثير على السعر في السوق

أكد وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل محمد الكندري أن الكويت تعتمد على الاقتصاد الحر وأنه لا مجال هناك لأن يؤثر أي تاجر على السعر في السوق المحلي، مشيراً إلى أن هناك شركات حاولت أن ترفع أسعار منتجاتها إلا أن آلية السوق لا بد أن تعمل. وأضاف الكندري في تصريحه للصحافيين عقب افتتاحه أمس معرض الغذاء 2010 في أرض المعارض الدولية، أن الكويت لا يوجد بها ضرائب وأن رسوم الجمارك «مخفضة جداً». ولفت إلى أنه من واقع الدراسات التي أعدت بشأن أسعار المنتجات الغذائية فإن الأسعار في الكويت «أفضل» مقارنة بالدول الأخرى.



الكندري والنصار يتجولان في أجنحة معرض الغذاء 2010 (سعود سالم)

وبيّن ان الحكومة تدعم المنتجات الأساسية، الأمر الذي يرغم الشركات على خفض أسعار منتجاتها الغذائية. وأشار الكندري إلى أن وزارة التجارة والصناعة تقوم بدورها تجاه قضية ارتفاع الأسعار وتتحقق إجراءاتها القانونية وتحيل المخالفين للنيابة. من جهة أخرى أوضح الكندري ان الجمعيات التعاونية يستفيد منها المستهلك، خاصة أن هناك عائداً على مشتريات المساهمين بنسب تتراوح بين 10 و15% وأن كثيراً من المستهلكين يحصلون على سلع بأسعار مخفضة تصل أحياناً إلى سعر التكلفة. وقال الكندري ان الدولة لا يمكن ان تتدخل لتضع تسعيرات لجميع السلع ولكنها عالجت السلع الأساسية وقدمت الدعم اللازم لها.



... ويطلعان على أحدث المنتجات في جناح آخر

وقال الكندري ان هذا المعرض الدولي اقامت هذا المعرض في هذا الوقت بالذات لرفع مستواه تمهيداً لاجل معرض دولياً خلال الفترة المقبلة. كما أشاد بعدد الشركات المشاركة في المعرض، مؤكداً ان مثل هذه المعارض تصب في النهاية لصالح المستهلك. وبين ان وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل يسرها افتتاح هذا التجمع للمبشرين لشركات الأغذية في الكويت وان تكون شاهداً على تقدم وتطور الصناعات الغذائية

سواء محلياً أو إقليمياً. من جانبه أضاف الرئيس التنفيذي لشركة معرض الكويت الدولي عبدالرحمن النصار ان المعرض يتميز بمشاركة نخبة من الشركات المتخصصة، مؤكداً ان معرض الغذاء 2010 «نواة أولى» لمعرض دولي للغذاء تنصدي لإقامته سنوياً «أرض المعارض» الجدير ذكره ان المعرض يسوي 24 شركة محلية ودولية متخصصة في القطاع الغذائي. وأشار النصار إلى أن هناك معرضاً استهلاكياً غذائياً يقام في شهر رمضان، مطالباً الجهات المعنية بتقديم الدعم اللازم لشركة معرض الكويت الدولي لإقامة المعارض العالمية ما يفيد التجار في السوق المحلي والخليجي. وبين ان موضوع غلاء الأسعار خاضع للسوق وان السوق الكويتي مفتوح وان عمليات العرض والطلب تتحكم في الأسعار.

يخطو بثبات نحو مباشرة أعماله كبنك يعمل وفق الشريعة

2010 عام فاصل ونقطة تحول فارقة في مسيرة عمل «الأوسط» بعد التحول للعمل الإسلامي

قال بيان صادر عن بنك الكويت والشرق الأوسط ان العام 2010 سيكون عاماً فاصلاً ونقطة تحول فارقة في مسيرة بنك الكويت والشرق الأوسط حيث يخطو البنك بثبات نحو مباشرة أعماله كبنك إسلامي اعتباراً من بداية الربع الثاني من عام 2010 عقب الانتهاء من إجراءات استصدار المرسوم الأميري والتسجيل في البنوك الإسلامية لدى بنك الكويت المركزي.

وأوضح البيان ان البنك تمكن بحرفية وسرعة في الإنجاز من إنهاء الإجراءات الأولية اللازمة للتحول إلى العمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية السححة وهو الأمر الذي يحسب للقائمين عليه وحداً بالبنك المركزي الذي ان يمنحه الموافقة النهائية على التحول في زمن قياسي أمام تنفيذ المطلوب منه.

ويكشف توقيت التحول للعمل وفق الشريعة الإسلامية والذي جاء وفق خيار استراتيجي للمساهمين خاصة «المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، ومجموعة التمدين الاستثمارية» عن بعد نظر وقدرة لافتة على قراءة المستجدات الاقتصادية المحلية والعالمية. فعلى الصعيد المحلي تشير الإحصاءات إلى ان النشاط الإسلامي المصرفي أصبح مطلباً لكثير من شرائح المجتمع وقد تزايد بشكل ملحوظ الراغبون في تعاملاته دون غيره من



«الأوسط» يتأهب للعمل وفق الشريعة مع الربع الثاني

توصل إليها فريق عمل عالي التخصص والخبرة بالتعاون مع هيئة شرعية مقتدرة وفق تعليمات إدارية بضرورة التميز والمتافسة الفاعلة استناداً إلى تاريخ وخبرة بنك عريق يعمل منذ 69 عاماً «تأسس عام 1941» في ساحة متمثلة بالمنافسين والعلماء الذين يبحثون دائماً عن الجديد والمميز الذي يرضي تطعاتهم الوثابة.

بها المركزي لإقرار التحول. ويتطلع عملاء بنك الكويت والشرق الأوسط بشغف إلى الموعد المحدد لمباشرة البنك لإعماله المصرفية وفق الشريعة الإسلامية للتعرف على المنتجات الجديدة التي قرر البنك الإعلان عنها. مشيراً إلى رغبة قوية في التميز والتفرد من خلال مجموعة من المنتجات المصرفية الجديدة غير المسبوقة التي

الأنشطة المصرفية الأخرى أما على الصعيد العالمي فقد كان واضحاً ان النشاط الإسلامي المصرفي الإسلامي الأقل تضرراً من تداعيات الأزمة المالية العالمية، وهو ما يؤكد صواب الخيار الاستراتيجي للمساهمين وقدرة الإدارة التنفيذية التي لم تدخر وسعاً من العمل الجاد والجهد المتواصل في تنفيذ كافة الشروط والالتزامات التي طالب

يقام في مول 360

«الحمراء العقارية» تنضم للمشاركين في معرض «يا زين ديرتنا» غداً

الكويت - كونا: قالت شركة الحمراء العقارية انها ستشارك مع مجموعة من الشركات الكويتية الأخرى في تنظيم معرض للمصنوع الفوتوغرافية بعنوان «يا زين ديرتنا» الذي سيتم افتتاحه غداً تحت رعاية وحضور الشيشة أمثال الأحمد.

وقال نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لشركة الحمراء العقارية خالد العثمان ان معرض «يا زين ديرتنا» ينطلق من مفهوم جمالي «لنحدثنا عن مكتسبات الماضي وانجازات الحاضر وتطلعات المستقبل من خلال الصور». وأكد العثمان ان المعرض عبارة عن رحلة انتقالية بين أزمنة الكويت توثق تطورها من خلال صور فوتوغرافية تاريخية من الكويت وأخرى



خالد العثمان

حديثاً التقطتها موابه كويتية شابة من أعضاء فريق التصوير والتوثيق في مركز العمل التطوعي اما الصور الاحمدية بالمستقبل فستعرض مدينة التحرير كأحد التطلعات لكويت الغد. وأضاف ان فريق التصوير المكون من 75 متطوعاً كويتياً

عمل لمدة تتعدى الستة اشهر على ابراز جمال كويت اليوم من منظور غير مسبوق حيث تم التقاط معظم الصور من ارتفاع برج الحمراء والذي تطل ادواره على الكويت بأسرها، مشيراً إلى استخدام عدسات وتقنيات متطورة في التصوير وتراوحت فتراته من الشروق إلى الغروب وفي فصول مختلفة من السنة.

ويقام المعرض في مجمع مول 360 وسيستمر لمدة عشرة ايام من 28 يناير الجاري إلى 6 فبراير المقبل وبرعاية مؤسسة الكويت للتقدم العلمي والوطنية للتطوعي اما شركة الاحمدية وشركة الخرافي ناشيونال وينظمه مركز العمل التطوعي وشركة الحمراء العقارية ومول 360 وشركة اجيال العقارية الترفيهية.

الطلب على بناء سفن جديدة هبط 40% بداية 2009 و24% بداية العام الحالي

وصلت إلى الضعف في معظم الحالات. وأشارت إلى ان هناك جانباً آخر مهما أيضاً ولا يمكن اغفاله عند الحديث عن وضع صناعة الشحن والنقل البحري وهو جانب التمويل حيث انه في الاعوام الماضية كانت البنوك تقوم بتمويل عقود بناء السفن الجديدة ونسبة تصل من 70 إلى 80% من سعر البناء الإجمالي الا ان عقد التمويل بنص على ان «نسبة التمويل المقدم سوف تكون حسب القيمة السوقية للسفينة (السعر) وقت التسليم».

وأضافت انه حسب شرط عقد التمويل البنكي فإنه ينص على دفع القيمة السوقية عند تاريخ التسليم مما يعني ان الشركة ستحتل دفع فارق السعر الذي يقارب 9,26 ملايين دولار من أجل استكمال تنفيذ عمليات الناقله الأمر الذي قد يضع الشركة بموقف مالي خطير لاسيما اذا كان لديها أكثر من طلبية بناء. وقال رئيس مجلس إدارة شركة الخليج للملاحة القابضة عبدالله الشريم في تصريح صحافي ان العام الماضي يعتبر من اصعب الاوقات التي مرت بها الكثير من الشركات في قطاع الشحن والملاحة البحرية. وأضاف الشريم «لقد شهدنا تراجع العديد من الشركات التي حاولت العمل على تحسين أوضاعها وخسائرها التي سببتها تداعيات الأزمة المالية» مشيراً إلى ان نسب هبوط طلب السفن يشير إلى الضغط الكبير الذي تعرضت له هذه الشركات الا انه أشار إلى ان الخليج للملاحة لم تكن واحدة من تلك الشركات.

أصدرت شركة الخليج للملاحة (مقرها دبي) امس دراسة تحليلية حول التأثيرات السلبية لتقلبات أسعار بناء الناقلات الجديدة والظروف التي يمر بها القطاع. وسلمت شركة الخليج للملاحة القابضة في دراسة عن صناعة الشحن والنقل البحري الضوء على الظروف الصعبة التي يواجهها هذا القطاع في ظل تداعيات الأزمة المالية العالمية.

وأكدت الشركة في الوقت نفسه نجاحها في تحقيق إنجازات كبيرة نظراً لخبرتها الطويلة ومعرفتها الجيدة بالأسواق التي تعمل فيها وهو ما ساعدها على مواصلة تسجيل نمو عملياتها على الرغم من التراجع الاقتصادي الذي شهده العالم في الأونة الأخيرة.

وبيّنت ان طلب بناء السفن سجل هبوطاً كبيراً خلال العام الماضي حيث تراجع عدده من نحو 40% بداية عام 2009 ليصل إلى نحو 24% في يناير 2010 الأمر الذي يشير إلى مدى الأضرار التي تعرضت لها صناعة الشحن والنقل البحري اثر الضغوط المتزايدة عليها. وقالت ان أسعار بناء السفن الجديدة وتحديدا بين عامي 2004 و2008 سجلت ارتفاعاً كبيراً مضطربة ان ذلك كان في الفترة التي سبقت الهبوط الذي تعرض له قطاع الشحن البحري في نهاية عام 2008. وأشارت إلى انه على الرغم من الارتفاع الكبير للأسعار في تلك الفترة الا ان العديد من اصحاب السفن واصلوا شراء السفن الجديدة وبأسعار

وجود قصور في تطبيق النظريات الاقتصادية التي تدخل العنصر البشري في عمليات التنمية

الحداد: مشكلة الاقتصاد الكويتي تكمن في عدم الاهتمام برأس المال الفكري



د. وليد الحداد

قال رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لشركة دار الخبير للتدريب والاستشارات د. وليد الحداد ان القوى البشرية أصبحت تلعب دوراً أساسياً في بناء الحضارات والتطور الاقتصادي والسياسي على مر العصور، فالبحر هم صانعو التنمية ويجب ان يكونوا هدفها، والإنسان هو مصدر التطور والحضارة. وأوضح الحداد في بيان صحافي أمس انه بالرغم من ظهور عدة مناهج اقتصادية ونظريات تركز على مفهوم الثروة والبناء الاقتصادي خلال القرن الماضي، إلا ان المنظمات الدولية والأبحاث العلمية ركزت على أهمية العنصر البشري في بناء الحضارة وفي بناء الرفاهية الاقتصادية، ففي دراسة تطبيقية لـ «كندريك، وشولتز، وكازنيس»

وصلوا إلى نتائج مذهلة حول أثر تحسين قدرات البشر في النمو الاقتصادي بحيث ان 90% من ذلك النمو (في الدول الصناعية)، كان مرجعه تحسين قدرات الإنسان ومهاراته والمعرفة والإدارة والقدرة الإنسانية وليس رأس المال هو العنصر الأساسي مبينا ان القطاع الرئيسي التي تواجه اقتصادنا في عدم الاهتمام بالعنصر البشري وادخاله في عمليات التنمية كما هو مطلوب. وأشار إلى أننا نمتلك رأس المال ومع ذلك ضاعت منا فرصة التحول إلى دولة صناعية وتجارية لاننا لا نطبق النظريات

الاقتصادية الصحيحة وهي التي تهتم بالعنصر البشري أولاً واخيراً لذلك يجب علينا مراجعة أنفسنا والاهتمام بالقوة البشرية واعداد الكوادر الوطنية بالشكل الصحيح والسليم حتى نجني ثمار التقدم والتطور فلا يخفى علينا ان دولاً تطورت وتقدمت ولا تملك من الموارد الطبيعية شيئاً وإنما اعتمادها كان على الموارد البشرية وعلى سبيل المثال «اليابان» التي أصبحت تملك ثاني أكبر اقتصاد بالعالم، ولقد تبعتها «كوريا الجنوبية»، في نفس النهج من ناحية التركيز على بناء قوى بشرية مؤهلة ومتعلمة ومدربة لقيادة اقتصادها ونجحت بامتياز وأصبحت الآن من الدول الصناعية المتقدمة ومنتجاتها منتشرة.

وبين ان الكثير من دول العالم تسير في هذا الاتجاه في التركيز على تعليم وتدريب قوى مؤهلة مهنياً لتقوم بعملية التطوير في اقتصادياتها ولبناء دولة الرفاهية وأشار إلى ان ناتج التعليم الألماني اصبح يخرج أكبر عدد من المهندسين في أوروبا كما ان «ألمانيا» تركز على التدريب الحرفي لدعم نموها الصناعي وبين ان 56% من قواها البشرية يحملون دبلوماً حرقياً وهذا من أسباب نجاحها الاقتصادي هو تركيزها على التدريب الحرفي الذي ينقصنا بشكل شديد الاهتمام به.

انخفاض متوقع لمبيعات الصكوك العالمية 20% في 2010

الاقتصاد العالمي والمخاوف من التخلف عن سداد مستحقات مزيد من الصكوك. وقال وان موريزاني وان محمد نائب رئيس مؤسسة التصنيف المالية «من المتوقع ان تؤدي أزمة ديون دبي العالمية التي أصبحت موضوعاً رئيسياً في سوق الصكوك خلال الربع الأخير من 2009 إلى انخفاض حجم الإصدارات من هذه المنطقة نتيجة التصورات السلبية للمستثمرين».

وأضاف «مع ذلك فالتحديات الائتمانية لدبي العالمية هي في الأغلب محدودة بدولة معينة ومقترض معين وبناء على ذلك لا ينبغي أن تكون لها تداعيات على الطلب والتصنيفات في عالم

بلغ إجمالي اصدارات الصكوك العالمية 19 مليار دولار العام الماضي، أصدرت دولة الامارات العربية المتحدة 20% منها. وبالمقارنة بلغ إجمالي الإصدارات في السوق العالمية الناشئة ما يقرب من 200 مليار دولار العام الماضي وفقاً لكويميرتس بنك ومن المرجح أن تصل لنفس الحجم هذا العام إذ ينطلق المستثمرون مجدداً للمزيد من الاصول التقليدية ذات العائد المرتفع.

وأظهر المسح ان احتياج الحكومات للاقتراض وتمويل مشروعات البنية التحتية سيؤدي لمبيعات الصكوك هذا العام رغم تضرر السوق بشكل إجمالي من حالة عدم اليقين بشأن قوة تعافي

كواليمبور - رويترز: أظهر مسح ان إصدارات الصكوك العالمية ستكون أضعف من المتوقع هذا العام إذ يتوقع بعض المحللين انخفاضاً يصل إلى 20% عن العام الماضي مع تعرض المعنويات لضغوط جراء أزمة ديون دبي وزيادة متوقعة في تكاليف الاقتراض.

وشمل المسح 12 من المصرفيين الإسلاميين وخبراء القطاع توقع معظمهم أن يتراوح حجم الإصدارات بين 15 مليارات و17 مليار دولار في 2010 مقارنة مع تقديرات لمبيعات تزيد على 20 مليار دولار هذا العام في مسح مشابه أجري في أكتوبر الماضي. ووفقاً لبيانات رويترز

Salaryroll.com
ejobtracks.com

حلول ذكية في الموارد البشرية

Human Resources Smart Solutions

Comprehensive & Flexible Online Payroll, HR Management and Resourcing Solutions Designed For GCC Labor & Social Security Laws

HR-connection@kwcom.com
www.kwcom.com
Tel: +965 22 32 29 84

DAN CONSULTANCY للإستشارات